إنّ الفكر العربيّ، أيّها الصديق العزيز، لن يكون إذا تابع مسيرته هذه، مدعوماً ومحضوناً من وسائلنا الثقافية، إلاّ «السّحر العربيّ البدائيّ» الذي سيكون تسليةً أخرى، وسخريةً أخرى، يستمتع بهما العالمُ وهو يَفْتَح لمنجزاته الكبرى أبواب القرن الواحد والعشرين.

ربّما يتّضحُ لكَ الآنَ أن هذا الدكتور وأمثاله، لا يعرفون أن يكتبوا إلاّ وفقاً لتلك العقلية السحريّة البدائية: إمّا تشويهاً لمن يخالفهم، وإمّا تمجيداً لمن يتّفق معهم ولو كان في أسفل الأسافل. و«منهجهم» في ذلك: فلانٌ «رجعيّ» فالكتابة عنه، إذن «رجعيّة» إلاّ إذا كانت تشويهاً، ومَنْ يكتب عنه، لا بدّ أن يكون مثله «رجعيًّا»...وفلان «تقدمي» في نظرهم، فالكتابة عنه إذن «تقدميّة» إلا إذا كانتْ تشويهاً، وَمَنْ يكتبْ عنه لا بدّ أن يكون مثله «تقدمياً»؛ وليست «التقدمية» هنا في الواقع إلا قفا «الرّجعيّة».

ووفقاً لهذه العقلية، لا تجوز الكتابة عن محمد بن عبد الوهّاب، بل إنه لا يستحق حتّى أن يُذكر، فكيف يجوز، إذن، أن يتجرأ أحدهم

من عبد الوهّاب المؤدب

فاكس إلى السيد سهيل إدريس، سيدي الكريم

عندما قرأت المقال الذي نشره السيد حافظ صبري [المقصود: د. صبري حافظ ـ **الآداب**] عن أدونيس في مجلتكم أصابني الوجوم لما ورد فيه. فلو كانت وُجِّهَتْ مثل تلك الأقاويل اليّ شخصياً وبصورة مباشرة لكنت قابلتُها بالصمت والازدراء. ولكنّ بما أنني معنيّ بهذه المسألة ـ وإن كان غيابياً ـ أرى لزاماً عليّ أن أجيب.

لم يكن لأدونيس أيّ دور في تنظيم لقاء قرطاج (سبتمبر ١٩٩٤) وإنما حضره كضيف مشارك مثل سائر المشاركين. ويتعلق الأمر بلقاء أدبي عقدتْه اليونسكو بالمشاركة مع نادي القلم الدولي وكنت أنا الذي توليتُ المسؤولية في تصوّره، وقمت فيه بدور المستشار والخبير، ولذا فأنا الذي أتحمل مسؤولية الخيارات والتوجهات التي اعتُمِدَتْ أثناءه.

ولا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل هذه المسألة، فربما يتسنى لي، يوماً، أن أقوم بذلك في ظرف آخر. ولكن لا بدّ من أن أقول لكم بصراحة إنني لا أريد إضاعة الوقت في تبرير موقفي أو في تصحيح التحريفات المذهلة، والحقائق المزورة والزيف والأكاذيب التي تضمنها ذلك المقال.

فما راعني لذلك [كذا؟] هو لهجةُ الاتهام التي يستعملها صاحب المقال، وأسلوبه البوليسي، التفتيشي، الوشائي الذي يستند على حجج وأحكام مسبقة رغم أن الزمن قد عفا عليها، إلا أنها لا تزال رامية بجذورها في أذهان البعض، والهدف من ورائها هو الدعوة إلى سفك دم الآخر والتشهير به قصد اغتياله.

وكان من الحري بكم، بصفتكم مديراً للنشر، أن تتأكدوا من صحة المعلومات التي نشرتها مجلتكم في هذا الصدد. فذلك النص المليء بالأكاذيب والافتراء الفادح، لو كان نُشِرَ في بلد يحكمه القانون لكان تعرض كل من كاتبه وناشره إلى الملاحقة الجنائية. وإلا فسوف تعمّ الفوضى وقانون الغاب. هل هذا هو الذي تريدونه؟ إن أقل ما يمكن أن نقوم به هو أن نطرح هذا السؤال.

أما بالنسبة لصاحب المقال الذي يعيش في أوروبا ويعمل في مؤسسة جامعية تعلّم الحذر وتعتمد واجب التحقيق في صحة المصادر مبدأً منهجياً أساسياً، فأريد أن ألفت نظره إلى أن خطابه ذلك ينمّ عن شعور بالحقد. كما أريد أن أحيله على ما قاله الفيلسوف نيتشه بشأن مثل هذه المواقف، عساه أن يعي أنه هو الذي يحمل في واقع الأمر، أعراضَ انحطاط حضارة وانهيارها الأخلاقي.

والغريب في الأمر هو أن صاحب المقال لا يدرك أنه يتجول في هذا العالم الرحب وهو لا يزال يحمل فوق ظهره محبسه العتيق، كما يحمل الحلزون قوقعته.

وأنا أطلب منكم أن تنشروا هذا التوضيح رداً على ذلك الخطاب الذي يتصف بالدناءة وروح التدخل البوليسي والنميمة والأكاذيب التي يراد تحويلها إلى حجج، وهذه كلها أساليب ترمي إلى حفز إرادة القتل القابعة في غريزة التجمع، أي في أبشع شكل من أشكال العمى الذي يغشى عيونَ الأغلبية.

باريس

تعليق الآداب

سيدي الكريم،

١ ـ إنّ اللهجة التي كتبتَ بها تعليقك على مقال د. صبري حافظ ليستْ، على ما نعتقد، من العلمية في شيء. فإذا كان في مقال «حافظ» ما تصفه بأنّه «أكاذيب»، فإنّ كلمتك لا تخلو من القدْح الشخصيّ! ثم إنّها لا تقدِّم أيَّ دَحْض لـ«مزاعم» حافظ، ولا تحمل ـ بالتالي ـ أيَّ قدرٍ من الإقناع.

٢ ـ لا نعتقد أنّ ممّا يشرِّف كاتباً عربياً أن يتحمَّلَ ـ كما فعلت ـ مسؤولية تنظيم ندوة تدعو كاتبيْن إسرائيلياً ويهودياً كندياً (ومغمورين أيضاً) ليس في مواقفهما المعلنة ما يشكّك بشرعيّة «إسرائيل»... في وقتٍ تحجب الدعوة عن كتّاب عرب أمثال عبد الرحمن منيف وفؤاد التكرلي وعبد الرحمن الربيعي وفيصل درّاج ممّن يمثّلون وجهة نظر قطاعٍ واسع من المثقفين العرب.

٣ ـ من المؤسف أننا نعيش في بلدٍ تسوده «الفوضى» ويسوده «قانون الغاب». ونحن نغبطك على إقامتك في بلدٍ «القانون» الذي لا يعرف تمييزاً عنصرياً ضد العمال العرب (بخاصة) ولم يسبقْ أن احتلّ بلادنا وبلادكم «الأصليّة» وطبّقَ عليها قوانينَهُ العصريّة الرفيعة. وإلى أن يسودَ حكمُ القانون في بلادنا، سنبقى ـ كناشرين ـ نرتعُ بفوضانا!

سهيل إدريس

بيروت